

The Role of the Micro-finance in Developing Small Projects in Sudan

Professor Issam AW Mohamed and Dr. Kamal Eldeen Mohamed Osman

دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة:

تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

بروفيسور عصام عبد الوهاب بوب ودكتور كمال الدين محمد عثمان البشير

1. المحتويات

1.	المحتويات	2
2.	المستخلص	3
3.	Abstract	3
4.	تمهيد	4
5.	مفهوم التمويل الأصغر	5
6.	تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) للتمويل الأصغر	7
7.	التمويل الأصغر في السودان	9
8.	سياسات بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر	10
9.	مصادر التمويل الأصغر	13
10.	مفهوم المشروع الصغير	14
11.	أهداف المشروعات الصغيرة	16
12.	مشاكل ومعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة	18
13.	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	20
14.	الدراسة الميدانية	21
15.	النتائج	34
16.	التوصيات	35
17.	المصادر	37

2. المستخلص

تناولت الورقة دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة ، مطلب أساسي في ظل الظروف الراهنة وتهدف إلى دراسة دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة بالتطبيق على مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. أهم الفرضيات هي التمويل الأصغر له دور فعال في تطوير المشروعات الصغيرة. ولذلك تناولت تعريف مفهوم وأهمية وخصائص التمويل الأصغر والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك تناولت المشروعات الصغيرة ونشأة وتطور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وسياسات التمويل الأصغر. وخلصت إلى أن التمويل الأصغر يساهم في تطوير المشروعات الصغيرة، وزيادة وتحسين دخول الأسر. اعتمدت الورقة في استقصاء المعلومات لمعرفة الآثار تطوير المشروعات الصغيرة بواسطة الاستبانة التي وزعت لعملاء التمويل الأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. تم تحليل البيانات والتي أفضت إلى أن هناك علاقة إحصائية بين التمويل الأصغر تطوير المشروعات الصغيرة، وذلك بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأن سياسات التمويل الأصغر في السودان ذات اثر اجتماعي واقتصادي على الشرائح الضعيفة. كما أوصت الورقة بزيادة السقف التمويلي للمشروعات الصغيرة، لأن تطويره من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة .

3. Abstract

The current paper deals with the role of microfinance in Sudan in developing small schemes under the contemporary economic conditions. The case study is the Bank of Savings and Social Development (BSSD). The analytic framework is based on the hypotheses that microfinance has effective role in such development. The paper's data were collected by field surveys supported by questionnaires for the BSSD clients. The analysis revealed that there are correlations between microfinance and micro-schemes evolving in the improvements in the socioeconomic conditions, moreover, that it has positive impacts the weak social strata. The paper recommends increasing the financing ceilings concluding that

microfinance can be a cardinal support for socioeconomic process and solve problems of poverty and unemployment.

4. تمهيد

تعتبر تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الصيغ الملائمة لمساعدة الفقراء، ولتطوير اقتصاديات الدول المتطلعة إلى النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي خاصة وأن الكثير من خاماتها يتوفر محلياً. أضف إلى ذلك فهي تعتمد في إنتاجها الأساسي على المجهود البشري والإبداع الفني ولذا فإن القيمة المضافة في هذه الصناعات تبلغ أضعاف قيمة الأصول الثابتة والمواد الخام المستخدمة في إنتاجها. ونجد إن التمويل الأصغر أحد الآليات المبتكرة لتمويل المشروعات الصغيرة ولمكافحة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة الفقر ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي بتأثيراتها المتعددة التي تلقي بظلالها علي المجتمع واستقراره. وتكتسب آلية التمويل الأصغر أهميتها في السودان ليس فقط من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها، وإنما من خلال كونها تنظم وتدار بواسطة وحدة من أهم أجهزة المجتمع المالية وأثرها علي النشاط الاقتصادي وهو الجهاز المصرفي الذي استشعر مسؤوليته الاجتماعية وعمد إلي المساهمة ذات الطابع الاجتماعي من خلال هذه الآلية وتعتبر من إحدى الطرق لمكافحة الفقر والحد منه عبر تطوير المشروعات الصغيرة. وتتمثل مشكلة البحث فيأثر التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة وما مدى كفاية التمويل المقدم من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لتطوير المشروعات الصغيرة وتأثر هذا في زيادة دخل الأسر التي منح لها التمويل ومدى توافق سياسات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مع السياسات العامة للدولة للتمويل الأصغر؟.

تتبع أهمية الورقة من دور التمويل في تطوير المشروعات الصغيرة ، باعتبارها تلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخل الضعيف، ، لتطويرها كان لابد من وجود آليات لتقديم الدعم المالي والفني لهذه الشرائح الضعيفة في المجتمع حتى تستطيع القيام ببعض المشروعات التي تتناسب مع إمكانياتها ومقدراتها. ولذلك فإن من

الأهداف معرفة مفاهيم وآليات التمويل الأصغر ومشروعاتها والتعرف علي المشروعات التي قام بتمويلها مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ومعرفة الأثر الذي تركه سلباً أو إيجاباً. هذا بجانب التعرف علي الأسس والضوابط التي يتم علي أساسها تمويل المشروعات الصغيرة ومدي توافق سياسات مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مع السياسات العامة للدولة للتمويل الأصغر.

يستدعي ذلك بناء النظرية الاقتصادية علي فروض أن التمويل الأصغر له دور فعال في تطوير المشروعات الصغيرة وأن حجم التمويل المتاح من المصرف ساهم في رفع قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة. وهذا يستدعي افتراض أن التمويل الأصغر ساهم في زيادة دخل أصحاب المشروعات الصغيرة وأن سياسات مصرف الادخار تتوافق مع السياسات العامة للدولة للتمويل الأصغر.

تتبع الورقة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، كما تعتمد على البيانات من مصادر أولية تم جمعها عن طريق الاستبيان والمقابلات مع بعض الأشخاص الذين لهم صلة بالموضوع، وقد كان حجم المجتمع 400 فرد وحجم العينة 40 فرداً وهي تمثل 10% من حجم المجتمع والتي تم اختيارها عن طريق العينة المقصودة .

5. مفهوم التمويل الأصغر

هو التمويل الذي يحتاج له الفقراء الذين يمارسون عملاً أو مهنة في السوق أو المنزل ولا يستطيعون إن يقتربوا من البنوك ،وهؤلاء المنتجون هم إما أفراداً أو أسراً منتجة يعملون في إنتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد أغلبها محلية طبيعية أو مصنعة مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة، ويبيعون منتجاتهم في سهولة ويسر. ونجد مثل هؤلاء المنتجين أو المهنيين دائماً يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الإنتاج، ويلجأون للاستدانة إما من التجار أو من الأصحاب أو الجيران، وليست لديهم المؤهلات أو الضمانات التي تمكنهم من الحصول على القروض من البنوك، لأسباب منها صغر حجم القرض وكذلك صعوبة إيجاد ضمان مثل الرهن أو عدم الإلمام بإجراءات البنوك. ونجد أن المصارف والمؤسسات المالية تقوم بتقديم خدمات مالية كثيرة إلا أن هناك مجموعة من

الطلبات على خدمات مالية لم تلبي الطلب علي المشروعات الصغيرة بالرغم من القناعة التامة بحاجة مقدميها لتلك الخدمة. وهذا أمر يتطلب التفكير في منتجات جديدة وإدخال مفاهيم لتطوير منتجات التمويل وكذا منتجات المشروعات الصغيرة من خلال رؤى مشتركة وممارسات عالمية مثل قرية واحدة منتج واحد وممارسات وآليات التجارة العادلة وسلسلة القيمة. كل هذه متطلبات تحتاج إلى تفكير مستمر في تطوير منتجات تمويلية تسهم في تحسين الدخول للأسر وتساهم في الدخل القومي⁽¹⁾. كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها والتزامات في الوقت المحدد⁽²⁾. وكذلك يعرف التمويل بأنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول علي النقدية واستثمارها في العمليات المختلفة والتي تساعد علي زيادة قيمة النقدية المتوقع تحقيقها منه والمخاطرة بها واتجاهات السوق⁽³⁾.

مفهوم التمويل الأصغر في معظم دول العالم هو تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في المجالات الائتمانية والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة أي الفقراء الناشطين اقتصاديا⁽¹⁾. وقد حددت إستراتيجية البنك المركزي تعريف عملية التمويل الأصغر بأنه الفقير النشط اقتصاديا الذي له دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور أو يمتلك أصول منتجة قيمتها أقل من عشرة ألف جنيه ولا يستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحدد له السقف التمويلي بعشرة ألف جنيه.

أما بالنسبة للتعريف الوطني للتمويل الأصغر فهو حركة مجتمعية تنموية مناهضة للفقير يقودها المجتمع وتتبنها مؤسسات متخصصة تساندها الدولة تقوم علي مناهج الصيرفة الاجتماعية في تقديم خدمه متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والممارسين من الفقراء بهدف إدخالهم دائرة الإنتاج لتحقيق التغير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشية. ومن تعريفات التمويل الأصغر أنه تزويد العائلات الفقيرة جدا بقروض صغيرة جدا لمساعدتهم علي الانخراط بنشاطات منتجة أو تنمية مشاريعهم متناهية

(1) أبو القاسم محمد أبو النور، نشأة وتطور مفهوم التمويل، مجلة المصرفي، العدد 30، بنك السودان، 2003م، ص 13

(2) شبكة المحاسبين العرب، مفهوم وأهمية التمويل وأنواعه، 2007/9/2م.

(3) محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف الإسكندرية، 2000م، ص 41

(1) عبد الرحمن حسن عبد الرحمن، دعم الأسر المنتجة لتخفيف حدة الفقر تقيم وتقوية التجارب الماثلة، ورشة التمويل الأصغر، ولاية الخرطوم، يوليو 2010م.

الصغر مع مرور الوقت أصبح التمويل الأصغر خدمات الإقراض والادخار والتأمين..الخ) كما إننا أصبحنا ندرك إن الفقراء لا يمكنهم الوصول إلي المؤسسات التمويلية التقليدية⁽²⁾.

6. تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) للتمويل الأصغر

جاء تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الأصغر ضمن إصدارها بعنوان ماهية التمويل علي النحو التالي:

التمويل الأصغر هو توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول علي خدمات مالية تجارية. ونلاحظ أن التعاريف والمفاهيم السابقة للتمويل الأصغر اعتمد معظمها علي معيارا موحدا لتحديد الفئة المستهدفة من الفقراء حيث اعتمدت تعدد وتنوع الخدمات المالية مرتكزا أساسيا للتمويل الأصغر يستهدف غالبا الفقراء ممن دخلهم منخفض عن مستوى احتياجاتهم وذلك دونما إغفال لفئات أخرى قد تكون مهددة بالفقر، شريطة أن تقوم بها مؤسسات رسمية متخصصة وعلي أساس استثماري يراعي البعد الاجتماعي وليس بالضرورة أن تكون بنوكا⁽¹⁾.

تعريف صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال للتمويل الأصغر (UNCDF):

هو تقديم خدمات مالية مثل الإئتمان والإدخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بالآتي:

1. التركيز علي الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة، أي تقديم الخدمات للعملاء ذوي الدخل المنخفضة رجالا ونساء الذين يفتقرون إلي الوصول للمؤسسات التمويلية الأخرى.

2. إقراض ملائم للعملاء أي إتاحة سبيل بسيط ومناسب للحصول علي قروض صغيرة الأجل ومتكررة ، باستخدام بدائل ضمانات المجموعات والمدخرات اللازمة للحض علي

⁽²⁾إقبال جعفر حسن، ورقة التمويل الأصغر في السودان، التحديات والرؤى المستقبلية، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2008م، ص 18.
⁽¹⁾وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، ورقة جانب الطلب رؤيا اجتماعية، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2008م، ص 12

السداد، إجراءات تقييم المقترضين واستثماراتهم، إجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي وللمشاريع فيما يتعلق بالقروض الأكبر والأطول أجلا.

3. تقديم خدمات ادخار طوعي مأمونة، تيسير الودائع الصغيرة، عمليات تحصيل مريحة، سهولة الوصول إلى الأموال علي نحو مستغل أو مع مؤسسة أخرى. يمكن للخدمات المالية التي يقدمها التمويل الأصغر، أن تلعب دورا حاسما في تطوير المشروعات الصغيرة وبالتالي تخفيض إعداد الفقراء والعاطلين عن العمل بالحصول على الخدمات المالية بشكل دائم، وبذلك يمكن زيادة دخولهم و بناء أصولهم وتخفيض مدى تعرضهم للصدمات الخارجية.

يهدف التمويل الأصغر إلى الحد من الفقر. الغرض الذي من أجله وجدت مؤسسات التمويل الصغير هو الوصول إلى الفقراء الذين تعجز المؤسسات المالية الرسمية عن التعامل معهم. ومؤسسات التمويل الصغير كلما وصلت إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء كانت انجح، الوصول إلى الفقراء له عدد من الأبعاد التي يمكن أن ينظر إليها مثل البعد المكاني والبعد الكيفي. كذلك يهدف التمويل الأصغر إلى توفير فرص العمل من خلال المشروعات والعمالة المصاحبة بما أن العمل هو رأس المال الأساسي للفقراء، فان استحداث أكبر عدد ممكن من فرص التمويل والتدريب واكتساب المهارات يساعد علي ردم الفجوة بين الفرص المتاحة للفقراء والفرص المرتقبة. ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه والعمل علي توسيع فرص التدريب علي الاستخدام الذاتي وإتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية⁽²⁾. هذا يساعد علي نمو الأعمال وتنويع أنشطتها. يهدف التمويل الأصغر إلى توفير الأموال من أجل الاستثمار في الأعمال الصغيرة، ثم الخروج بالأشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. ويهدف التمويل الأصغر إلى تحقيق الانتشار وتعتبر الاستدامة مجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية وليست غاية في حد ذاتها. حيث تتوقف قيمة الاستدامة علي مدى ما تجلبه لعملاء التمويل الأصغر من منافع. وهم الفقراء الناشطين اقتصاديا غير

⁽²⁾ [www.colorado.edu/Economics Institute/ bfmft/mdbbdown.htm](http://www.colorado.edu/Economics%20Institute/bfmft/mdbbdown.htm)

المعوزين والفقراء المهمشين الذين يعملون في وظائف متدنية الأجور، المستبعدين من النظام المالي. ويستهدف التمويل الأصغر الشرائح من ذوي الدخل المنخفض في المجتمع غير القادرة علي العمل والتي ينقصها التمويل لخلق مشروعات صغيرة تتناسب وقدرتهم . وتوفر لهم وسيلة كريمه لكسب العيش مثل المزارعين، صغار المنتجين، المهنيين، الخريجين، المرأة والطلاب وغيرهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات . وقد استطاع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية من خلال استهداف هذه الشرائح تغطية المجالات والمشروعات ذات الارتباط الوثيق، هادفا بذلك محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الدعم في شكل تمويلات ميسرة وبشروط تقليدية.

7. التمويل الأصغر في السودان

يعتبر التمويل الأصغر آلية هامة لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وقد احتل مكانه في اقتصاديات دول العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي، ولكنه ظهر في السودان بهذا المسمي وأخذ موقعه كآلية اقتصادية بعد أن تبنتها الدولة في أواخر العام 2006م، اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح المجتمع الأقل حظا في الاستفادة من الوسائط المالية في السابق، إلا انه لم تكن في السودان تجربته مصرفيه واضحة للتمويل الأصغر في الأعوام السابقة. أشار بنك السودان المركزي في سياساته النقدية والتمويلية إلي توظيف نسبه من موارد المصارف فيما يعرف بالأسر المنتجة والتي تدرجت من 5% في العام 2000م ثم 7% و 10% إلي أن وصلت 12% في العام 2007م، وحينها ظهر مصطلح التمويل الأصغر الذي لم يقتصر علي التسليف ، بل أصبح يعني حزمه من الخدمات المالية علي رأسها الادخار⁽¹⁾.

بدأت فكرة تمويل صغار المنتجين في المصارف بواسطة البنك الزراعي السوداني في 1959م، الذي يعني بصغار المزارعين، وبنك الادخار السوداني في عام 1974م، الذي يعني بالمهنيين وصغار المنتجين في الجزيرة ، وبنك الشعب التعاوني في السبعينيات وبنك

(1) الزين عمر الحادو، محاضرة في التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، الخرطوم 2010م.

فبصل الإسلامي في الثمانينيات مع الحرفيين في نطاق محدود. تجربة البنك الإسلامي حققت نجاحات مما جعلها تؤسس لفروع متخصصة في مجال تمويل صغار المنتجين، بل أسست إدارة علي مستوي الرئاسة تعني بهذا النوع من التمويل والذي عرف أخيراً بالتمويل الأصغر الذي ميز تجربة البنك الإسلامي السوداني، تقديم التمويل بالصيغ الإسلامية بالتركيز علي صيغة المشاركة حيث كانت تمثل 60% من التمويل في العام 1987/1988م. هذه التجربة لم تستمر وتوقفت في أوائل التسعينيات وأصبح البنك الإسلامي بنكاً تجارياً تقليدياً كسائر البنوك⁽²⁾.

8. سياسات بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر

حددت السياسة التمويلية والنقدية للبنك المركزي سقفا لتمويل التنمية الاجتماعية والمشروعات الصغيرة من المحفظة التمويلية للمصرف التجاري في حدود 5% في العام 1995م وارتفعت تدريجياً عبر السنوات حتى وصلت إلي 12% في العام 2007م. مصطلح التمويل الصغير أو الأصغر لم يظهر بوضوح في السياسة التمويلية والنقدية للبنك المركزي إلا في العامين 2006م/2007م وفي العام 2006م جاء في السياسة البند (3) تمثياً مع سياسة الدولة لمحاربة الفقر وتخفيف معدلاته ينبه بنك السودان المركزي المصارف إلي أهمية التمويل الصغير ويشجع البنوك علي تقديم التمويل للتنمية الاجتماعية والشرائح الضعيفة وذلك في حدود 10% من إجمالي محفظة التمويل. أما في العام 2007م فقد جاء في السياسة في البند (3) يشجع بنك السودان المركزي المصارف الإسلامية والتقليدية علي تخصيص نسبة 12% كحد أدني من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر والحرفيين وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر، وبالرغم من هذه السياسات إلا أن الممارسة الفعلية تشير إلي أن التجاوب مع هذه السياسة يبدو ضعيفاً جداً نسبة للخوف من حجم التعثر، التكلفة الإدارية العالية، العوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين هؤلاء العملاء والعاملين بالمصارف.

⁽²⁾ صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان المفهوم والنماذج والتطبيقات، شركة مطابع السودان للعملة، 2010م، ص133

حسب توجيهات البنك المركزي هنالك عدد من المصارف مارست التمويل الأصغر في المجالات الإنتاجية المختلفة ويأتي علي قمته البنك الزراعي السوداني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كمصارف متخصصة رسالتها تتمثل في خدمة القطاعات الإنتاجية الصغيرة خلافا للمصارف التجارية التي امتنعت عن التمويل نسبة للمحاذير المذكورة أنفاً. وهدف سياسة بنك السودان المركزي للعام 2013م إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي الإجمالي، توفير فرص العمل، تخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق:

1. توفير التمويل للمشروعات الإنتاجية للخريجين والشباب والمرأة وخريجي التدريب المهني والفني، مع العمل على تشجيع روح التكافل الجماعي، وذلك بإنشاء وسائط رسمية كالجمعيات التعاونية أو أي من منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين.
2. العمل على نشر ثقافة الادخار وتحفيز المدخرات الصغيرة من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.
3. تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وذلك عن طريق التحويلات الالكترونية، الفروع المتحركة، الوكالات الريفية، الوسائط واستخدامات الهاتف الجوال لأغراض التحويلات والادخار والتمويل⁽¹⁾.
4. العمل على وضع سياسات وآليات لحماية مصالح عملاء التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.
5. حفز ودعم إنشاء المصارف المتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر بالولايات، وتشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على تطبيق أفضل الممارسات لتحقيق استدامة التمويل الأصغر.
6. تطوير منتجات جديدة وإحكام المتابعة بإدخال نظام رصد ومتابعة القروض آلياً، وذلك لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء لتحقيق الاستدامة.

⁽¹⁾ سياسات بنك السودان المركزي، الموقع الالكتروني، للعام 2013/20/2م.

7. تشجيع تكوين وتطوير مراكز تنمية مشروعات التمويل الأصغر بالمركز والولايات.

8. الترويج لمشروعات التمويل الأصغر الناجحة ونشر الوعي وتصحيح المفاهيم بين عملاء التمويل الأصغر، وذلك لتمكين ثقافة التمويل الأصغر الصحيحة في المجتمع والجهات المستهدفة.

9. الاستمرار في دعم بنك السودان المركزي لبناء القدرات والتدريب للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وذلك بتشجيع المنافسة بين المصارف وحثها على تطبيق المعايير الصحيحة من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامية ذات أعباء أقل تكلفة على العميل وخاصة صيغ المشاركة، السلم، الإجارة والمقولة.

10. الاستمرار في توفير المعينات اللازمة لتوظيف نسبة الـ 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للعام 2013م للتمويل متناهي الصغر والأصغر والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي المرتبط بالتنمية الريفية والبنية التحتية، تمكين المرأة، دعم المؤسسات التعليمية والتدريبية والصحية، تقديم خدمات المياه والكهرباء، الخدمات الزراعية، خدمات تطوير المشروعات الصغيرة، تمويل السكن الاقتصادي، تحسين المنازل، تمويل طلاب الجامعات والسلع الاستهلاكية للتعاونيات والجمعيات والاتحادات. ولابد تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول للنسبة المستهدفة عبر السياسات التالية:

1. توسيع قاعدة استخدام الوثيقة الشاملة لتأمين التمويل الأصغر، والعمل على اعتماد الثقة في العميل المبنية على جودة المشروع، التاريخ الائتماني، المرتبات والمعاشات كضمان لمنح واسترداد التمويل.

2. تنظيم سوق التمويل الأصغر بالجملة بغرض تشجيع المصارف والمحافظ التمويلية والمانحين لتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها بمزاولة العمل وخاصة المؤسسات الولائية عبر وكالة ضمان التمويل الأصغر بالجملة (كفالات)، بالإضافة إلى خلق شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص لاستقطاب موارد إضافية في إطار المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات.

3. تنويع مصادر التمويل الأصغر، واستمرار بنك السودان المركزي في منح التمويل بالجملة لهذه المؤسسات كملجأ أخير عبر صيغة المضاربة المقيّدة.

4. منح المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية الأسبقية الأولى للتمويل من الموارد المخصصة للتمويل الأصغر وخاصة مشروعات الخريجين والمرأة والشباب وخريجي التدريب المهني والفني وإنشاء نوافذ خاصة بمؤسسات التمويل الأصغر بالمراكز والولايات⁽¹⁾.

الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو تيسير تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين علي الكسب والإنتاج في الريف وشبه الحضر والحضر، وذلك بتوسيع وتطوير قطاع التمويل الأصغر بطريقه تحقق فاعلية التكلفة وحساسية النوع والاستدامة الذاتية لأعمال الفقراء علي الكسب والإنتاج وهم منعزلون من القطاع المالي الرسمي.

9. مصادر التمويل الأصغر

لكي تصل المؤسسات غير المصرفية أو المصرفية العاملة في مجالات التمويل الأصغر إلي الحجم المناسب وبالتالي إلي المزيد من الأعضاء المنتسبين يجب أن يكون لهذه المؤسسات القابلية للاستمرار والقدرة للوصول إلي مصادر الموارد المالية التجارية والتي تشمل تحفيز المدخرات والاقتراض من البنوك ومن أسواق رأس المال المحلية والعالمية. وتتضح أهمية الادخار لاستدامة مؤسسات التمويل الأصغر من خلال:

تعبئة المدخرات: التي تعني تجميع المدخرات في مؤسسات التوسط المالي (المصارف أسواق الأوراق المالية ..الخ) حتى يكون لها دور في حركة الاقتصاد.

الاستدامة: وتعني استمرارية المؤسسة ذاتيا بتوليد مواردها المتاحة لتحقيق إيرادات تغطي المصروفات، وتحقيق فوائض تشكل أرباحا متنامية سنويا وهذا يعني الاستدامة المالية السنوية.

محفظة التمويل: تعني الموارد المتاحة التي خصصتها المؤسسة المالية المعنية للتوظيف في مشروعات اقتصادية مختلفة بهدف تحقيق إيرادات مجزية توفر الاستمرارية للمؤسسة

⁽¹⁾سياسات بنك السودان المركزي للعام 2013/2/20م.

المعنية.

الادخار والاكتناز: الادخار عبارة عن حشد الموارد من الجمهور في الوسائط المالية كجزء من الدورة الاقتصادية، أما الاكتناز فهو حجب هذه الموارد من الدخول في حركة الاقتصاد بواسطة الوسائط المالية وبالتالي تكون موارد راكدة مما يعني ضعف ثقافة مالك هذه الموارد أو جهله عن آلية التعامل مع الموارد تعاملًا اقتصاديًا والله تعالى مقت اكتناز المال الذي يتداول لمصلحة المجتمع.

10. مفهوم المشروع الصغير

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت الدولة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد على الصعيدين الرسمي والأهلي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل⁽¹⁾.

يتم تعريف المنشآت الصغيرة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً. وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى. فالبنك الدولي على سبيل المثال يُعرف المشروعات الصغيرة

(1) د. ماهر حسن المحروق، د. ايهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاته، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006م، ص 2، WWW.aabfs.org

بإستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً.

تعرف منظمة العمل الدولية (ILD) الصناعات الصغيرة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم جداً، تنتج وتوزع سلعاً وخدمات. وتتألف غالباً من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد علي العمل من داخل العائلة، والبعض قد يستأجر عمالاً أو حرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير جداً أو ربما بدون رأس مال ثابت. وتستخدم تقانة ذات مستوي منخفض، وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتنتهي فرص عمل غير مستقرة. ويضيف هذا التعريف الذي هو اقرب الوصف للسمات العامة إن "الصناعات الصغيرة" قطاع غير رسمي بمعنى إنها تضم منشآت ليست مسجلة لدي الأجهزة الحكومية أو في الرسمية غالباً. والواقع إن هذا التعريف الوصفي يتسم بالعمومية الشديدة، لأن الصناعات الصغيرة لا تعمل بالضرورة في القطاع غير الرسمي. كما ثبت من عدد من الدراسات المتخصصة أن بعضها منتظم جداً في نشاطه الإنتاجي، وإن الإنتاجية العمالية في بعضها أعلى من الإنتاجية المعروفة في بعض المنشآت الصناعية الكبيرة داخل نفس البلد. كما إن فرص التوظيف المهنية عن طريق الصناعات الصغيرة قد تكون اكبر بالمقارنة بغيرها. وبالنسبة لحجم رأس المال الثابت في المنشأة الصغيرة فإن الأمر يتفاوت علي مستوي البلدان النامية وعلي مستوي البلد الواحد نفسه أحيانا تفاوتاً كبيراً، إلا انه بصفة عامة أصغر بكثير من المستخدم لدي الصناعة الكبيرة⁽²⁾.

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في خلق فرص الإستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفقرن إلي المصادر البديلة للدخل.

(2) عبد الرحمن يسري احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية وإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي والتدريب، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، الطبعة الثانية، ص 21-22.

1. تسهم المشاريع الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية. فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.
2. تدعم المشاريع الصغيرة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة. وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة التي تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة.
3. كما إن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات. وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.
4. وجود الصناعات الصغيرة يرتبط بدرجة أعلى من المنافسة في الأسواق، وهذه لها شواهد كما أنها مؤيدة بالنظرية وعدد المنشآت داخل الصناعة كبير جداً، وحجم الوحدة الإنتاجية صغير ومتقارب. لذلك فمن النادر أن تتمكن واحدة من المنشآت من فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة.

11. أهداف المشروعات الصغيرة

يمكن للمشروعات الصغيرة أن تكون من أكثر الوسائل فعالية في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية في السودان، فهيكّل الاستثمار حالياً ملائماً وكذلك في المستقبل المنظور، كما تجد الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الفرص المتاحة لوفرة الموارد وتنوعها. وهناك فرصة متاحة في السوق المحلي والعالمي للمنتجات الطبيعية. وحسب نتائج المسح الصناعي 2005م فإن المنشآت الصغيرة في السودان تمثل 93% من مجموع المنشآت العاملة في هذا المجال وتنتج قيمة مضافة لا يستهان بها من الدخل القومي، وبالتالي

جُل العمالة يمكن أن يتم استيعابها في المشروعات الصغيرة أو المنشآت الصغيرة إذا توفرت الإرادة والتخطيط السليم⁽¹⁾. وهناك العديد من العوامل والتي في مقدمتها ندرة الموارد المالية والتي تفرض أفضلية المشروعات الصغيرة والحرفية، كما تتميز تلك المشروعات بخصائص وصفات تجعلها أكثر ملائمة لظروف الدول النامية ومتطلبات التنمية بتلك الدول والتي منها:

1. احتياجات تلك المشاريع إلي استثمارات قليلة. فحيث تعاني الدول النامية من قلة الموارد وتعدد الاستخدامات لتلك الموارد المحدودة، من ثم فإن أنماط تلك المشروعات تتناسب المقدرة الاستثمارية في تلك الدول سواء كان الاستثمار في تلك المشاريع يتم بواسطة الأفراد، أو مصادر تمويل أخرى.

2. انخفاض تكلفة فرص العمل. حيث تتراوح في تلك النوعية من المشاريع ما بين 3,5- 10 آلاف جنيه، كذلك وفقاً لدراسات جدوى تلك المشاريع. ويعد ذلك في حد ذاته خاصية ضرورية ملائمة لظروف الدول النامية التي لديها أعداد كبيرة باحثة عن عمل مقابل قدر محدود من الاستثمارات. ثم تستطيع تلك المشاريع إتاحة فرص عمل أكثر بما هو متاح من الاستثمار عن غيرها من المشاريع.

3. تستخدم تلك المشاريع تكنولوجيا سهلة -وليس تكنولوجية متخلفة- وهذه التكنولوجيا تتصف بأنها ذات تكلفة أقل، واحتياجها للتدريب عليها محدود ويمكن لعنصر العمل تعلمها واستيعابها ببسر وفي فترة زمنية قصيرة، وكل ذلك يتلاءم مع ظروف الدول النامية. اعتماد المشاريع الحرفية والصغيرة علي خامات محلية، ذلك مما يزيد من القيمة المضافة ويوفر سهولة انسياب المدخلات ويقلل الواردات، كما يؤدي إلي رفع كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد القومي.

4. تعد المشاريع الصغيرة سهلة التوطين، بما يؤدي إلي إنتشارها جغرافياً وتعد من ضمن أهم مميزات تلك النوعية من المشاريع، حيث تؤدي إلي انتشار سوق منتجات تلك المشاريع بما يؤدي إلي خفض التكلفة التسويقية، والقرب من مصادر المواد الخام والأيدي العاملة. هذا بالإضافة إلي أن تلك النوعية من المشاريع احتياجاتها من الطاقة قد

⁽¹⁾ نشر في جريد الصحافة بتاريخ 2010/3/6م <http://www.sudaress.com>

تكون محدودة، كما إنه يمكنها الاستفادة من. مصادر للطاقة غير التقليدية كالطاقة الشمسية، والرياح والغازات وذلك بصورة أفضل من المشاريع الكبيرة. كما إنها اقل تلويثاً للبيئة من المشاريع الكبيرة، ويمكن السيطرة علي أثارها البيئية.

12. مشاكل ومعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة

يواجه نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل تعتبر موحدة أو متعارف عليها في المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم وهي متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

1. **كلفة رأس المال:** وهذا ينعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي المنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

3. **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس، الأولية، النمو الأولي، النمو الفعلي، الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر

تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

4. **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاضمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

6. **المنافسة والتسويق:** من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

7. ندرة المواد الأولية من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

بناءً على نتائج استطلاع شمل نحو 75 منشأة صغيرة في المنطقة الصناعية بكل من مدينة الخرطوم ومدينة الخرطوم بحري في أوائل عام 2003م، اتضح أن أهم المعوقات التي تواجه قطاع منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم بالسودان تتمثل في الآتي:

1. مشاكل تمويلية تؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم من مؤسسات التمويل بسبب متطلبات الضمان وكفالة التمويل، حيث يري 78% من الذين شملهم المسح بأن مشكلة التمويل تمثل العائق الأكبر لتطوير وتوسع هذه المنشآت.

2. مشاكل فنية ترجع إلى النقص في العمالة الماهرة وانخفاض جودة الخامات ومستلزمات التشغيل وتخلف أساليب الإنتاج.

3. مشاكل تسويقية يترتب عليها عدم القدرة على تصريف منتجات منشآت الأعمال صغيرة ومتوسط الحجم.

من هنا يتبين أن منشآت الأعمال صغيرة ومتوسط الحجم في السودان ما زالت في حاجة إلى تفعيل دورها حتى تعمل على تحقيق الأهداف التي حققتها نظائرها في البلدان الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لدولة كاليابان مثلاً. وهذا يتطلب وجود تنظيم إداري فاعل يهتم برعاية هذه النوع من المنشآت ويعمل في ذات الوقت على التغلب على المعوقات التي تحد من أنشطتها وإسهاماتها وذلك من خلال محورين أساسيين هما الإطار التشريعي وآليات تطوير منشآت الأعمال الصغيرة. وتعتبر هذه الآليات بمثابة السياسات التي تتبناها الدولة تحفيز ودفع هذه المنشآت للمساهمة الفعالة في اقتصادها الوطني. وباعتبار أن مشكلة التمويل كانت تمثل العائق الأكبر لتطور وتوسع نشاط منشآت الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم في السودان⁽¹⁾.

13. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

افتتح بنك الادخار السوداني في يوم الادخار العالمي الموافق 31 أكتوبر 1974م. اختيرت مدينة ود مدني مقراً لرئاسته لأن منطقة الجزيرة تعتبر منطقة وسط وتذخر بالحرفيين وذوى الدخل المتوسط والمحدودة، وتعاطم الاهتمام أكثر بعد قيام قمة التنمية الاجتماعية عام 1995م بكونهاجن والتي نادى بمحاربة الفقر والبطالة ووجهت الدول المشاركة بوضع إستراتيجيات وآليات خاصة بتخفيف الفقر ضمن سياساتها الاقتصادية الكلية. وقد تمت إعادة هيكلة بنك الادخار السوداني إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ليعمل كذراع مساعد للدولة في تخفيف حدة الفقر. جاء مولد هذا المصرف كمؤسسة تمويلية متخصصة تؤدي هذا الدور بعيداً عن التقليدية والنمطية في التمويل والادخار، وبموجب ذلك اصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت بإنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في يوم التاسع عشر من نوفمبر 1995م، ليكن مصرفاً خالصاً لفقرى السودان يدار بواسطة هيئة أمناء بغرض إخراجهم من دائرة الفقر والعوز، وبأشر المصرف عمله الرسمي في أول يناير من العام 1996م⁽¹⁾. وقد عمل في عدة مجالات منها مجالات تقديم خدمة التمويل للأفراد

(1) إبراهيم احمد اونور، دراسات مصرفية ومالية (مجلة علمية نصف سنوية محكمة)، العدد العاشر، يوليو، 2007م، ص 51.
(2) مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، إدارة التمويل الأصغر، إنجازات المصرف في التنمية الاجتماعية للفترة 2008/2012م.

والمجموعات ومجال القطاعات والأنشطة الاقتصادية المستهدفة وفي مجال دراسات الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتمويل الأصغر.

14. الدراسة الميدانية

تناولنا مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ودوره في دعم وتمويل الشرائح الضعيفة في المجتمع كذلك الأنشطة التي قام المصرف بتمويلها. ويتكون مجتمع البحث من المستفيدين من التمويل الأصغر المقدم بواسطة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (فرع الأمم المتحدة)، حيث اختيرت محلية الخرطوم كمنطقة لإجراء الدراسة الميدانية وبلغ عدد المستفيدين (584) وتم عمل دراسة للمستفيدين، واتضح ان (400) مستفيد قد التزموا التزاما كامل بكل شروط ونظم البنك وادخال كل مال التمويل في المشروع.

وقد اختيرت عينة قسدية من مجتمع البحث، تكونت هذه العينة من 40 مستفيداً من التمويل الأصغر بمحلية الخرطوم ومثلت العينة 10% من حجم المجتمع الكلي.

تم توزيع 40 استمارة استبيان علي كل أفراد العينة، احتوت استمارة الاستبيان علي 23 سؤال، تم تصنيف المشروعات الصغيرة الممولة إلي أربعة قطاعات: صناعي، تجاري، خدمي، حرفي، احتوت استمارة الاستبيان أيضا علي أسئلة تتعلق بالعمر والحالة والاجتماعية والمهنة وبعض الأسئلة المتعلقة بالتمويل وإجراءاته وكيفية السداد والتسهيلات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتم تحليل إحصائي لاستخلاص نتائج الدراسة الميدانية.

جدول (1): النوع:

النوع	التكرار	النسبة %
الذكور	29	72.5%
الأنثى	11	27.5%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

ويلاحظ من المعلومات الواردة بالجدول (1) أن نسبة 72.5% من المستهدفين من التمويل هم من الذكور و27.5% من الإناث، وهذا يوضح أن الوصول إلي المصرف وطلب التمويل وإدارة المشروعات لا يقتصر علي الذكور فقط، وإنما الإناث أيضاً لهن مشروعات صغيرة تحتاج إلى تمويل.

جدول (2): الفئات العمرية للمستهدفين من التمويل:

العمر	التكرار	النسبة %
30-18	5	12.5%
40-31	10	25%
50-41	17	42.5%
50 فأكثر	8	20%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (2) إلي أن نسبة 42.5% هي الفئات العمرية بين 50-41 نسمة هي الفئة الأكثر حصولاً علي التمويل الأصغر، وتليها الفئة العمرية 40-31 وتمثل نسبة 25%، وتليها الفئة العمرية 50 سنة فأكثر نسمة وتمثل نسبة 20%، وأخيراً الفئة 30-18 نسمة بنسبة 12.5% وهذا يوضح أن المستهدفين من المشروعات الممولة فيما بين (50-31) سنة ومن بينهم ربات البيوت وفي سن المعاش الذين يسعون إلي العمل من أجل الوفاء لمتطلبات الأسرة عن طريق تبني أنشطة ومشروعات تتناسب مع إمكانياتهم وبالتالي الاستفادة من أوقات الفراغ، ويلاحظ أيضاً أن الفئات العمرية ما بين (30-18) سنة هي الفئات التي حصلت علي أقل تمويل، وهي أعمار الشباب مما يدل علي أنهم يسعون للعمل في أماكن أخرى ذات دخل أعلى مستفيدين من مقدراتهم علي ذلك لمقابلة متطلباتهم وتطلعاتهم.

جدول (3): المستوى التعليمي للمستفيدين من التمويل:

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة %
------------------	---------	----------

أمي	1	%2.5
يقرأ ويكتب	2	%5.0
ابتدائي	3	%7.5
ثانوي	6	%15
جامعي	17	%42.5
فوق الجامعي	11	%27.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (3) أن 42.5% من المستفيدين من التمويل الأصغر هم حملة الشهادة الجامعية و 27.5% من نسبة المستفيدين الذين حصلوا علي الشهادة فوق الجامعية، ثم 15 % من حملة الشهادة الثانوية، يليهم حملة الشهادة الابتدائية بنسبة 7.5% ويليهم من يقرأ ويكتب بنسبة 5% وأخيرا الأميين بنسبة 2.5%.

جدول (4): المهن التي يعمل بها أصحاب المشروعات الممولة:

المهنة	التكرار	النسبة %
عامل	1	%2.5
موظف	19	%47.5
طالب	5	%12.5
حرفي	1	%2.5
بالمعاش	5	%12.5
ربة منزل	1	%2.5
اعمال حرة	8	%20
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (4) إلى أن نسبة 47.5% من المستفيدين من التمويل الأصغر من مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، هم الموظفين ويليهم أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 20%، وتساوت نسبة الطلاب والمعاشين بـ 12.5%، كما تساوت ربات البيوت والحرفيين والعمال بنسبة 2.5%، وهذا يؤكد أن السياسة التي تتبناها الدولة والمصارف من فلسفة وإستراتيجية التمويل الأصغر في توجيهه إلى هذه الفئات من أفراد المجتمع..

جدول (5): الحالة الاجتماعية للمستفيدين من التمويل:

النسبة %	التكرار	الحالة الاجتماعية
32.5%	13	اعزب
52.5%	21	متزوج
7.5%	03	ارمل
7.5%	03	مطلق
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (5) إلى أن نسبة 52.5% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل المصرف من المتزوجين، وقد سجلت هذه الفئة أعلى نسبة وذلك بسبب زيادة الأعباء المعيشية بالنسبة للمتزوجين. يليها فئة غير المتزوجين بنسبة 32.5% وتليها فئة الأرامل بنسبة 7.5% وتشترك معها فئة مطلق في نفس النسبة، الأمر الذي يوضح أن الحالة الاجتماعية للفرد تجعله أكثر مسئولية تجاه السعي للحصول علي دخل إضافي يساعد في تخفيض أعباء المعيشة وتوفير حياة كريمة لأفراد الأسرة.

جدول (6) عدد أفراد أسرة أصحاب المشروعات الممولة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة %
(3-1) نسمة	12	30%
(6-4) نسمة	18	45%

7 نسمة فاكثر	10	%25
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (6) أن نسبة 45% من أسر أصحاب المشروعات الممولة تتكون من (4-6) فرد، بينما نجد أن 30% من الأسر تتكون من (1-3) فرد، والأسر التي تتكون من أكثر من 7 افراد تمثل نسبة 25%.

جدول (7): الأسباب التي من أجلها قام المشروع:

أسباب قيام المشروع	التكرار	النسبة %
رغبة في العمل	2	%5
زيادة دخل الأسر	13	%32.5
تخفيض أعباء المعيشة	25	%62.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (7) أن نسبة 62.5% من أصحاب المشروعات كان دافعهم الأساسي للقيام بها تخفيض أعباء المعيشة، و 32.5% من أصحاب المشروعات كان دافعهم زيادة الدخل، ونسبة 5% كانت الرغبة في العمل هي الدافع لقيام المشروع، هذا ما يدل أن التمويل الأصغر أدي إلي الأهداف التي وضعت له.

جدول (8): الكيفية التي تم بها الذهاب إلي المصرف:

الكيفية	التكرار	النسبة %
بمفردك	35	%87.5
بواسطة مكتب الرعاية الاجتماعية بمحلية الخرطوم	5	%12.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يتبين من الجدول (8) إلى أن نسبة 12.5% من أصحاب المشروعات كان ذهابهم إلى المصرف بواسطة مكتب الرعاية والتنمية الاجتماعية بمحلية الخرطوم، وأن 87.5% منهم ذهبوا إلى المصرف وهذا يوضح أن هناك تطوراً وتقدماً في تعامل الأفراد بصورة عامة مع المؤسسات التمويلية.

جدول (9): الإجراءات المتبعة في الحصول علي التمويل

النسبة %	التكرار	الإجراءات
67.5%	27	سهلة
32.5%	13	معقدة
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

تشير بيانات الجدول (9) إلى أن نسبة 67.5% من أصحاب المشروعات الممولة اجمعوا علي أن الإجراءات التي يتبعها المصرف في تعامله مع المستفيدين سهلة ومبسطة وفي استطاعة أي شخص القيام بها، وهي تشمل تقديم دراسة جدوى مبسطة للمشروع المراد تمويله وإحضار بطاقة شخصية مع ضرورة إحضار شهادة ممارسة المهنة ورخصة العمل بالنسبة للمهنيين، و 32.5% من المستفيدين ذكروا بان الإجراءات معقدة و يجب العمل علي تبسيطها.

جدول (10): النشاط الذي قام المصرف بتمويله:

النسبة %	التكرار	النشاط الذي قام المصرف بتمويله
7.5%	3	صناعي
45%	18	تجاري
30%	12	خدمي
17.5%	7	حرفي
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (10) إلى أن نسبة 45% من المشروعات التي قام المصرف بتمويلها هي مشروعات تجارية و 30% من المشروعات خدمية، وأن 17.5% من المشروعات التي قام مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بتمويلها هي حرفية، و 7.5% مشروعات صناعية قام المصرف بتمويلها من خلال التمويل الأصغر في فترة الدراسة ومنطقة البحث، وذلك يرجع إلى أن التمويل الأصغر يخصص دائماً للمشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة أم الصناعات الكبيرة فهي تحتاج إلى تمويل أكبر لذلك كانت نسبة التمويل الأصغر للمشروعات الصناعية ضعيفة.

جدول (11): حجم التمويل الذي قام المصرف بتقديمه للمستفيدين

النسبة %	التكرار	حجم التمويل
5.00%	2	1000 جنيه
37.5%	15	2000 جنيه
22.5%	9	3000 جنيه
35%	14	4000 فأكثر
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (11) إلى أن نسبة 37.5% من المستفيدين كان حجم التمويل الذي تحصلوا عليه 2000 جنيه معظمهم من الموظفين والمعاشين وذلك لضمان مرتباتهم ومعاشهم، ونسبة 35% حصلوا على تمويل 4000 جنيه فأكثر وغالبيتهم من الموظفين أيضاً، وحصل 22.5% من المستفيدين من التمويل مبلغ 3000 جنيه، وقام المصرف بمنح تمويل 1000 جنيه لربات البيوت والحرفيين، وذلك لقيامهم بمشاريع متناهية في الصغر وتحتاج إلى تمويل بسيط.

جدول (12): أجل التمويل لأصحاب المشروعات الممولة

النسبة %	التكرار	أجل التمويل
52.5%	21	سنة أو أقل
42.5%	17	سنتان
5.00%	2	ثلاث سنوات فأكثر
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

تشير المعلومات في الجدول (12) إلى أن نسبة 52.5% من التمويل الممنوح للمشروعات ذو أجل سنة أو أقل من سنة، وأن 42.5% من التمويل ذو أجل سنتين، و5% ذو أجل ثلاث سنوات فأكثر.

جدول (13): هل التمويل كافي أم لا

النسبة %	التكرار	هل التمويل كافي
45%	18	نعم
55%	22	لا
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (13) إلى أن نسبة 45% من أصحاب المشروعات الممولة اجمعوا أن التمويل الذي يمنح لهم كافي، أي يغطي تكاليف مشروعاتهم، وأن 55% ذكروا بأنه غير كافي، كما أن منح التمويل لأي مشروع يتوقف على طبيعة المشروع.

جدول (14): كيفية سداد قرض التمويل

النسبة %	التكرار	كيفية السداد
90%	36	أقساط شهرية

بعد انتاجية المشروع	4	%10
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يشير الجدول (14) إلى أن نسبة 90% من أصحاب المشروعات الممولة أجمعوا على أن سداد التمويل يتم وفق أقساط شهرية وأن 10% ذكروا بأنه يتم بعد إنتاجية المشروع، وهذا الاختلاف ربما يعود إلى اختلاف طبيعة كل مشروع، فبعض المشاريع لا تحتاج إلى فترة طويلة حتى يتم تسويق إنتاجها، وبعضها يحتاج إلى وقت طويل حتى يتم التسويق، وطبيعة منح التمويل الأصغر من المصارف يرتبط بتسديد الأقساط شهرياً.

جدول (15): التسهيلات التي يقوم المصرف باعطاءها للمستفيدين

نوع التسهيلات	التكرار	النسبة %
اعداد دراسات الجدوى	11	%27.5
التدريب و تنمية القدرات و المتابعة	24	%60
توفير الضمانات	05	%12.5
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (15) أن نسبة 52.5% من أصحاب المشروعات ،اجمعوا على أن المصرف يقوم بإعداد دراسات الجدوى، بينما نجد أن 27.5% منهم ذكروا بأن المصرف يقدم الضمانات الكافية لنجاح المشروع ،و 20% ذكروا أن المصرف يقوم بالتدريب وتنمية القدرات الذاتية للمستفيدين.

جدول (16): الدخل الشهري قبل استلام التمويل

الدخل الشهري	التكرار	النسبة %
لا يوجد دخل	5	%12.5

أقل من 100 جنيه	1	%2.5
100-200 جنيه	2	%5.00
200-250 جنيه	4	%10
250 فأكثر	28	%70
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يقرأ من الجدول (16) أن نسبة 5% من أصحاب المشروعات الممولة يقدر دخلهم قبل استلام التمويل بـ (100-200) جنيه، و 10% منهم يتراوح دخلهم ما بين (200-250) جنيه، 70% منهم يقدر دخلهم بأكثر من 250 جنيه شهرياً، و 12.5% منهم أصحاب المشروعات ليس لديهم دخل ثابت أو منتظم، 2.5% من أصحاب المشروعات الذين حصلوا علي تمويل كان دخلهم قبل التمويل أقل من 100 جنيه شهرياً.

جدول (17): ما إذا كان هناك زيادة في الدخل الشهري أم لا

هل زاد دخلك الشهري	التكرار	النسبة %
نعم	40	%100
لا	0	%0
المجموع	40	%100

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (17) إلي أن نسبة 100% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فرع الخرطوم بان دخلهم الشهري قد زاد بعد استلام التمويل الأصغر من المصرف وبدء العمل وهذا يؤكد بأن كل الذين تم تمويلهم من قبل المصرف التزموا العمل به في مشاريع إنتاجية مباشرة .

جدول (18): مقدار الزيادة في الدخل الشهري عن طريقة التمويل الأصغر

النسبة %	التكرار	مقدار الزيادة
17.5%	7	15%
20%	8	25%
47.5%	19	50%
10%	4	100%
5%	2	100% فأكثر
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

من الجدول (18) يلاحظ أن نسبة 17.5 % زاد دخلهم بنسبة 15% فأكثر، و20% من أصحاب المشروعات زاد بأكثر من 25%، و47.5% زاد دخلهم بنسبة 50% فأكثر و10% زاد دخلهم بنسبة 100 %، و5% زاد دخلهم أكثر من 100% وهذا يؤكد أن التمويل الأصغر يؤدي إلي زيادة في الدخل الشهري ينسب متفاوتة.

جدول (19): نوعية المشاكل التي تواجه المشروع

النسبة %	التكرار	نوعية المشاكل
15%	6	تمويلية
65%	26	رسوم حكومية
20%	8	تسويق
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (19) أن نسبة 65% من المشاريع تواجه مشاكل كبيرة فيما يختص بالرسوم الحكومية، لذلك تعمل وزارة الرعاية الاجتماعية جاهدة علي إعفاء هذه المشاريع

من الرسوم الحكومية أو تخفيضها إلي أدناها وذلك لضمان استمرار المشروعات، و15% من المشاكل التي تواجه المشروعات هي مشاكل تمويلية، و20% مشاكل تسويقية.

جدول (20): مجال استخدام الأرباح المحققة

النسبة %	التكرار	تستخدم الأرباح في؟
0.00%	–	الادخار
62.5%	25	زيادة الدخل
37.5%	15	في المشروع نفسه
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

تشير البيانات بالجدول (20) أن نسبة 62.5% من الأرباح المتحققة يتم استخدامها في زيادة دخل الأسرة ومقابلة احتياجاتها المتزايدة يومياً، و37.5% يتم استخدامها في المشروع نفسه ولا يتم ادخارها. لذلك لابد من العمل علي تحسين نوعية المشروعات وترقيتها لزيادة عائدها، لأن معظم هذه المشروعات تعمل علي زيادة دخل الأسرة وزيادة المستوى المعيشي للأسر.

جدول (21): ما إذا كانت السياسة التي يتبعها المصرف ممتاز بالنجاح أم لا:

النسبة %	التكرار	تمتاز بالنجاح
72.5%	29	نعم
27.5%	11	لا
100%	40	المجموع

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يتبين من الجدول (21) أن نسبة 72.5% من أصحاب المشروعات الممولة أجابوا أن السياسة التي يتبعها المصرف في تعامله مع المشروعات الصغيرة تتسم بالنجاح، 27.5% ذكروا بأن السياسة التي يتبعها المصرف لا تتسم بالنجاح.

جدول (22): تكلفة المشروع قبل استلام التمويل الأصغر

تكلفة المشروع	التكرار	النسبة %
اقل من 5000 جنيهه	7	17.5%
اقل من 10000 جنيهه	30	75%
أكثر من 10000 جنيهه	3	7.5%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يلاحظ من الجدول (22) أن ما نسبته 75% أجابوا أن تكلفة مشروعاتهم كانت اقل من 10000 جنيهها قبل استلامهم التمويل، وان ما نسبته 17.5% أجابوا أن تكلفة مشروعاتهم اقل من 5000 جنيهها بينما نسبته 7.5% أجابوا أن تكلفة مشروعاتهم كانت أكثر من 10000 جنيهها.

جدول (23): حصولك على التمويل يعمل على تطوير مشروعك

الحصول على التمويل	التكرار	النسبة %
نعم	37	92.5%
لا	3	7.5%
المجموع	40	100%

المصدر: الباحث، الدراسة الميدانية، 2014م.

يتبين من الجدول (23) أن نسبة 92.5% من أصحاب المشروعات الممولة أجابوا أن حصولهم على التمويل الأصغر يؤدي إلى تطوير مشروعاتهم وزيادة حجمها، لأن التمويل يعمل على زيادة الإنتاج وجودته وتطوير عمليات الترويج والتسويق في الأسواق الكبرى، بينما 7.5% فقط يرون أن التمويل الأصغر لا يؤدي إلى تطوير مشروعاتهم.

15. النتائج

أثبتت الدراسة الميدانية أن معظم المستفيدين من التمويل من الذكور وذلك بنسبة 72.5% والإناث بنسبة 27.5% وان معظم الفئات العمرية المستفيدة من التمويل تتحصر بين (41-50) سنة وجميعهم متزوجين ودافعهم الأساسي للعمل بهذه المشروعات هو زيادة الدخل وذلك لمقابلة متطلبات الحياة اليومية والعمل للمستقبل الزاهر. فقد أثبتت الدراسة أن نسبة 42.5% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل المصرف من المتزوجين وهى الفئة الأكثر الحاجة للمال وذلك لزيادة دخل الأسرة وتخفيف أعباء المعيشة. وقد قامت الدراسة بحصر المشروعات في ثلاث قطاعات وهى كالآتي:

1. القطاع التجاري بنسبة 45% والقطاع الخدمي بنسبة 30% والقطاع الحرفي بنسبة 17.5% أما القطاع الصناعي فكانت مساهمة المصرف في تمويله ضعيفة جدا بنسبة 7.5% وذلك يرجع إلى اهتمام الدولة بالمشاريع الصناعية لما لها من دور فعال تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى أنها تحتاج إلى تمويل اكبر.

2. أثبتت الدراسة أن 87.5% من أصحاب المشروعات الممولة كان ذهابهم إلى المصرف بمفردهم وهذا يدل على أن الثقافة المصرفية قد وصلت إلى الجميع الأمر الذي يساعد الدولة كثيرا في تقدمها الاقتصادي كما أن هناك نسبة ضعيفة 12.5% ذهبت إلى المصرف بواسطة مكتب الرعاية الاجتماعية.

3. لقد أثبتت الدراسة أيضا أن نسبة 67.5% أوضحوا إن الإجراءات المتبعة للحصول على التمويل سهلة. وهذا يوضح وجود تقدماً في تعامل الأفراد مع المصارف. وان نسبة 32.5% أفادوا بان هناك تعقيدات في الإجراءات المتبعة.

4. لقد أثبتت الدراسة أن 90% من أصحاب المشروعات الممولة يقومون بسداد قرض التمويل في شكل أقساط شهرية. وان نسبة 10% من المستفيدين أكدوا بان السداد يتم بعد إنتاجية المشروع.

5. بخصوص الدعم المالي والفني فان الدراسة توصلت إلى أن 60% من المشروعات الصغيرة اهتم فيها المصرف بالتدريب وتنمية القدرات والمتابعة ، وهذا يتم عبر المشرفين

الذين يمثلون الوسيط ما بين المصرف وصاحب المشروع وان 27.5% اهتم فيها المصرف بتقديم وإعداد دراسات الجدوى للمستفيدين.

6. أثبتت الدراسة إن نسبة 62.5% كان سعيهم من وراء تمويل مشروعاتهم تخفيف أعباء المعيشة ولاسيما إن معظمهم متزوجون ولهم أسر وان نسبة 45% منهم عدد أفراد الأسرة من أربعة إلى ستة أشخاص أما نسبة 32.5% من أصحاب المشروعات الممولة كان سبب قيام مشاريعهم من اجل زيادة دخل الأسرة.

7. أثبتت الدراسة إن نسبة 100% من أصحاب المشروعات الممولة من قبل المصرف أن دخلهم الشهري قد زاد بعد استلام التمويل ومزاولة العمل بالمشروع وهذا يؤكد أن أصحاب المشروعات التزموا العمل بالتمويل في المشروعات ،كما يثبت ذلك إن مشاريعهم وضعت لها دراسة الجدوى الاقتصادية.

8. كذلك أثبتت الدراسة أن هناك مشاكل تواجه المشروعات الصغيرة الممولة وان نسبة 68.5% من المشاريع تواجه مشاكل كبيرة فيما يختص بالرسوم الحكومية. كما إن نسبة 20% مشاكل تسويقية و 15% مشاكل تمويلية. وتواجه المشروعات الصغيرة مشاكل أخرى مثل التضخم وندرة الموارد الأولية.

9. أثبتت الدراسة بان السياسة التمويلية التي يتبعها مصرف الادخار في تعامله مع المشروعات تتسم بالنجاح وذلك بإجماع نسبة 72.5%. كما إن نجاح التمويل أثبتت الدراسة انه يؤدي إلى تطوير المشروع، وذلك بإجماع نسبة 92.5% أجابوا بان التمويل يؤدي إلى تطوير المشروع.

16. التوصيات

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج مدى أهمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ومن الواضح أنها تعاني من مشكلات وصعوبات في أسلوب إدارتها وتنظيمها. إن من سمات المشروعات توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية إلى الأمام. إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع وانه مساهم في التنمية الاجتماعية. وبالنظر للأهمية الاقتصادية

للمشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وما تتمتع به هذه المشروعات من مزايا في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المشروعات الكبيرة، أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المشروعات وتذليل كآفة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية. وبما أن التمويل المالي للمشروعات الصغيرة يعد من أبرز المشكلات التي تواجه قيامها، فإن هذا البحث يقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تشكل في مجملها إستراتيجية مقترحة لتحقيق هذه الأهداف:

1. زيادة السقف التمويلي لمشاريع التمويل الأصغر ،لان تطوير المشاريع الصغيرة من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .فقد ساهمت فى حل مشاكل الفقر والبطالة.
2. زيادة عدد المؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة وزيادة اهتمام المصارف التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشروعات الصغيرة ووضع خطط تمويلية لها.
3. على المصارف التجارية والمؤسسات المالية أن تساير التطورات الاقتصادية وان تشترك في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتواجه التحديات التي تتعرض لها.
4. زيادة وتطوير برامج التنمية والتدريب وإزالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي التي هي من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشروعات الصغيرة في المصارف التجارية.
5. الاهتمام بتطوير مراكز التدريب المهني والحرفي المتخصصة والعناية بالتدريب في مجال الصناعات الصغيرة لما لها من تأثير مباشر في التنمية الاقتصادية للدولة.
6. إجراء مسح دوري للمشروعات الصغيرة وتجميع إحصاءات خاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشروعات وتحديد احتياجاتها التمويلية.
7. تأسيس لجنة أو هيئة متابعة دائمة من المصرفيين ومالكي المشروعات الصغيرة والقانونيين لتدارس وإيجاد طرق وآليات تسهل عملية الإقراض وتعالج قدرة صغار المستثمرين على توفير الضمانات المطلوبة ومراجعة شروط التمويل في اتجاه تسهيلها وتذليل العقبات.

8. الاهتمام بالجانب الاجتماعي لأصحاب المشروعات الصغيرة وعدم التركيز على الجانب المادي فقط.
9. العمل على إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة وأهمها الرسوم الحكومية الكبيرة التي تفرض عليها وذلك مراعاة لظروف هذه المشروعات والمستفيدين منها لاسيما وإنها تساهم مساهمة مباشرة في التنمية الاقتصادية.
10. السعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشروعات الصغيرة وزيادة الدعم الحكومي لها من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة. كما عليها الابتعاد عن مصادر التمويل من أسواق التمويل غير الرسمي.
- ختاما يمكن القول بأن على المشروعات الصغيرة أن تعي حقيقة أنها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع في السوق الدولية ومن بينها تزايد تحرير التجارة، وبيئة الأعمال التجارية الآخذة في التوسع جغرافيا، واشتداد حدة المنافسة في الداخل والخارج. ولهذا فإنها مطالبة بوضع إستراتيجية لتطوير أدائها لضمان بقائها واستمرارها.

17. المصادر

1. www.acc4arab.com
2. www.albaraka.com.sd
3. www.sudaress.com
4. أبو القاسم محمد أبو النور، نشأة وتطور مفهوم التمويل، مجلة المصرفي، العدد 30، 2003م.
5. إقبال جعفر حسن، ورقة التمويل الأصغر في السودان، التحديات والرؤى المستقبلية، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2008م.
6. جريدة الصحافة بتاريخ 2010/3/6 <http://www.sudaress.com>
7. الزين عمر الحادو، محاضرة في التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، الخرطوم، 2010م
8. سياسات بنك السودان المركزي، للعام 2013/20/2م.

9. صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان (المفهوم، النماذج، التطبيقات)، الخرطوم، شركة مطابع العملة، 2010م
10. عبد الرحمن حسن عبد الرحمن، دعم الأسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر تقيم وتقوية التجارب الماثلة، ورشة التمويل الأصغر، ولاية الخرطوم، يوليو 2010م.
11. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، مطبعة جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، 1998م.
12. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، إدارة التمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية، انجازات المصرف في التنمية الاجتماعية للفترة 2008/2012م.
13. مصطفى جمال الدين ابوكساوى وآخرون، تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للاستشارات المحددة، الخرطوم، 2006م .
14. وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، الطلب رؤيا اجتماعية، ورشة التمويل الأصغر، الخرطوم، 2008م.